Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأمّا بيان كون الأولى مانعة الجمع دون الخلوّ ، فلأنّ حكمها استحالة صدق الجزءين ، وإمكان كذبهما .

أمّا الأوّل : فلأنّه متى صدق الحجر صدق اللاّشجر ، لأنّه أخصّ منه . فلو صدق الحجر مع صدق الشّجر لزم صدق اللاّشجر ، لأنّه أخصّ منه . ولو صدق الحجر مع صدق الشّجر لزم الصدق اللاّشجر والشّجر معًا ؛ هذا خلف .

وأمّا الثّاني : فلأنّه لو كان كلّما كذب الحجر صدق الشّجر ، فكلّما صدق اللاّحجر صدق الشّجر ؛ فلم يكن اللاّحجر أعمّ من الشّجر ؛ هذا خلف .

وأمّا بيان كون الثّانية مانعة الخلوّ دون الجمع ، فلأنّ حكمها امتناع اجتماع جزءيها على الكذب ، وإمكان اجتماعهما على الصّدق .

أمّا الأوّل : فلأنّه لو حصل من كذب اللاّحجر كذب اللاّشجر ، يستلزم كذب الحجر ؛ لأنّ كذب الأعمّ يستلزم كذب الأخصّ ، فيلزم كذب اللاّحجر والحجر ؛ هذا خلف .

[57و] وأمّا الثّاني : فلأنّه لو لزم من صدق اللاّحجر كذب اللاّشجر ، ومن صدق اللاّشجر كذب اللاّحجر – أعني صدق الحجر – فلا يكون اللاّشجر أعمّ من الحجر ؛ هذا خلف .

وربّما يكوّن المساوي للجزء الأوّل في المنفصلة الحقيقيّة من منفصلة أخرى .

المنفصلة ذات الجزءين وذات الأجزاء

فإذا ركّبت المنفصلة من [جزءين][1] سمّيت ذات الجزءين[2] ، كقولنا :

---

1 الأصل : جميع الاجزا ، وهو خطأ : (قارن فيما يأتي . ص 273) .

2 الأصل : الجزآ .